

الشیخ أحمد بن مصطفى العلاوی

القول المقبول

فیما تتوصل إلیه العقول

الطبعة الثالثة ١٩٩١

حقوق الطبع محفوظة للطبعة العالیة بمستغان

لیس التوحید بکلمة تتلی باللسان
إنما التوحید یقین ورجدان
رب جاهل یتنعم بجهله وعالم
یتألم بعلمه

☆☆☆

لیس التوحید ما تحملہ الأوراق
أو تلفظ به الأشفاق إنما التوحید
ما یرى من أثر العتاق وتلوح أنواره
على الأفاق

الشیخ أحمد بن مصطفى العلاوی

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
إمام المرسلين، المبعوث بالحق رحمة للعالمين
سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه المهتدين،
ومن أئمتهم إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن الأستاذ المرشد الكبير، والعارف
الشهير، الشيخ سيدي أحمد بن مصطفى العللاوي
المستفاني قدس الله سره قد وضع رسالة لطيفة
ب عنوان: القول المقبول فيما تتوصل إليه العقول،
تتضمن أصول العقيدة التي يجب على المكلف
معرفة، إذ تكفل له الخروج من وصمة التقليد
في إثبات الوجدانية لله عز وجل، والنبوة لسيدنا
محمد ﷺ، كماثر إخوانه النبيين المخبر عنهم
في القرآن الكريم، والتصديق بما جاءوا به من
عند الله بواسطة الأمين جبريل عليه السلام،
والمؤيدين بالمعجزات المنقولة لنا بالتواتر الذي

لا يتردد كل ذي عقل سليم من الضلال والإلحاد
إن يسلم لرب العالمين، ويعتقد أن الله تعالى:
بعث رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس
على الله حجة بعد الرسل.

فجاءت رسالة كريمة بالموضوع في تصحيح
العقيدة التي تحقق للمؤمن النجاة (يوم توفى
كل نفس ما كسبت) ونسأله تعالى أن يشهدنا
على الإيمان، ويعصمنا من فزغات الشيطان،
ويهدينا إلى الحق، وإلى صراط مستقيم، إنه نعم
المولي، ونعم المجهب، والحمد لله رب العالمين.
الأستاذ: يحيى الطاهر برقة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدَنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

حمداً لمن تعرف لكل فرد حسبما تسعه
حوصلته، والصلاة والسلام على أعرف الخلق بالله
جل شأنه، وعلى آله وأصحابه ومن اتقوا أثره،
قادة الخلق في كل زمان وهديته.

أما بعد . فيقول المترف بتقصيره القوي، عبد ربه
أحمد بن مصطفى الملاوي: قد سألتني بعض المحبين أن
أذكر له نبذة من عقائد الدين، بكيفية يسر تناولها
للمبتدئين، بدون احتياج لهم اصطلاح المناطق في
ترتيب المقدمات، ونتائج الراجح. فأجبت سؤاله،
مستعينا برب العالمين. قائلا: إن الله مهّد لكل نفس
هذا (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (7 الطلاق)،
فكتبت هذه المقدمة وسميتها: بالقول المقبول،
فيما نتوصل إليه العقول، وحصرتها في ثلاثة
أقسام، يجب على المكلف الاعتناء بها.

القسم الاول

فيما يجب على المكلف الشعور به

يجب على كل ذي إدراك ان يستشعر وجود المدير لشؤونه بقدر الامكان من حين بلوغه، مع اعتبار ما يستحقه من الصفات الخاصة بذاته تعالى بطريقة الاستدلال، كما يجب عليه الاعتناء بمرتبة النبوة، وبصفاتها الخاصة، وبجميع ما جاء تنبيهه. وقولنا يستشعر وجود المدير، اي يستحضره زيادة على الإقرار به، والمراد بالوجود كينونة الحق الآن، وقبل الآن، وبعد الآن، اي هو مستمر الوجود اولا بلا ابتداء، وهو المعبر عنه بالقدم. ومستمر الوجود آخرأ بلا انتهاء، وهو المعبر عنه بالبقاء.

كما يجب عليه ايضا ان يعترف له بالضعف اللازم لذاته، وهو عبارة عن قيامه بنفسه وبشؤونه، غير مفتقر لشيء ما، وان يعترف له

بالوحدانية، وهي عبارة عن انفراده تعالى في ذاته وصفاته وافعاله، وليحترز ان يرى لغيره تأثيراً في شيء ما، إنما الكل اثر للحق عز وجل، وإذا اتضح عنده ان الكل اثر للحق، فلا محالة يقدره عما يوجد في الاثر من الجواهر والاعراض، وعن كل ما يحدث في الفكر، وهو معنى التنزيه المعبر عنه بالمخالفة للحوادث.

ثم يجب عليه ايضا ان يعترف له بالقدرة المحيطة بكل مقدور، وهي عبارة عن قوة لازمة لذات الالهوية، صالحة لكل ما يمكن إيجادها وإعدامه، ثم يجب عليه ان يصفه تعالى بالإرادة، وهي صفة تستلزم لموصوفها ان لا يكون في ملكه الا ما صدر عن قصد واختيار منه، كما يجب عليه ايضا ان يعترف له بالعلم اللازم لذاته تعالى، وهو عبارة عن صفة توجب لموصوفها ان يحيط خبرة بكل معلوم كيفما كان.

كما يجب عليه ان يعترف له تعالى بالبصر

الذي هو عبارة عن صفة توجب لموصوفها ان يتضح له كل موجود حيثما كان، إلا الاصوات فانها من متعلقات السمع، وهو صفة لازمة لذات الباري، توجب له تعالى ان لا يخفاء شيء هاجسا كان او حسيما، لو من مادة الاصوات، ويوجب عليه ايضا ان يعترف له بالكلام، وهو عبارة عن معنى لازم لذاته تعالى، يتأتى به الافصاح عن كل مراد يفهمه كل من طرق سمعه، ولو كان من الجمادات، وانه مغاير للحروف والاصوات.

واما الحياة فانها لا تخفى نسبتها لله تعالى، لانها شرط في سائر الكمالات.

ثم نقول: وللعاقل ان يستدل على كل صفة وجبت نسبتها لذات الباري جل شأنه، بقدر وسعه في المعارف، وبالخصوص دليل وجوده تعالى، فانه لا يخفى على كل من له ادنى شعور، لان وجود الصنعة يستلزم وجود الصانع لها، وهذا

دليل كاف لمن يقتصر عليه، لانه يتضمن بفيه الدلائل، كما ان مدلوله الذي هو وجود الحق عز شأنه، يتضمن سائر الصفات.

ومن دليل الوجود، يوخذ دليل القدم، لان المصنوعات تستلزم تقدم الصانع عليها، وليس هو الا الحق جل شأنه، بدليل الوجدانية، يدفع ما يتوهمه الجاهل من ان وجوده مسبوق بوجود غيره، أو إذا لذهب كل إله بما خلق، «المؤمنون» وبوجود المصنوعات يستدل على بقاء وجود الصانع ما دامت السموات والارض وذلك لعدم ثبوتها بدونه، ووجوب افتقارها له في كل وقت وحين، وفي حال طرو الفناء عليها ابلغ دليل على بقاءه بعدها.

واما توهم الغاية لبقائه فيندفع بعدم وجود المنازع لوجوده، فضلاً عن ان يكون في الوجود من يؤثر العدم، في وجود واجب الوجود.

واما دليل قيامه تعالى بنفسه، وعدم افتقاره

لشيء من الكائنات، فنستفيدة أيضاً من دليل
الوحدانية، حيث ثبتت له قبل التجلي وبعده،
لأن لازم الاحتياج يستلزم وجود المحتاج إليه،
وعليه إن كان المحتاج مستمر الوجود أزلاً، كان
وجوده مناقضاً للوحدانية، وهو غير مقبول، وإن
كان المحتاج إليه حادث الوجود، فلا معنى
حينئذ للاحتياج إليه، لأن محدثه أولاً قادر على
أن يستبدله بما هو أشرف منه، فضلاً عن أن
يحتاج إليه.

وأما دليل الوحدانية، فهو أوضح شيء عند
كل من أمعن النظر في هذا الوجود المرئي لنا،
واستحضر ما هنالك من دوران أفلاكه، وتكاثر
منافعه، واستمرار نتائجه، لا يلبث أن يقول: لو
كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، «22 الانبياء» أو
(إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعل بعضهم
على بعض) «91 المؤمنون»

وأما دليل مخالفته تعالى للحوادث، فلا يخفى

على العاقل، لأن كل صانع يباين صنعه في ذاته
وصفاته من كل الوجوه، وليس في الصنعة إلا ما
يدل على وجود الصانع، وتشبيه الصنعة بالصانع
لا يتصور في الحادث فضلاً عن أن يتصور في
القديم.

وأما دليل اتصافه تعالى بالقدرة، فهو ما نراه
من عظم المخلوقات، وندركه ببصرنا، ونعبره
بمقولنا، ونستدل بذلك على أن المخترع لها حقه
أن يتصف بكل قوة نتصورها في قلوبنا، ولو لم
يسمح لنا بها النطق، فضلاً عما سمح به، واختاره
الحق لنفسه، كالقدرة وغيرها من سائر الصفات
الكاملة.

وأما دليل اتصافه تعالى بالإرادة وإن كل ما
ظهر في الوجود عن قصده واختياره، فهو ما نراه
من وجود إحسانه، ودوام إمداده الواصل
للمخلوقات على اختلافهم، واختلاف ما هم عليه
من طاعة و عصيان، إذ لو كان شيء من ذلك

صادرا عن غير إرادته، لزمه تعالى أن يقطع عنه وجود المادة الواصلة إليه من عين الجود، والحالة إن الكل متنعم في وجود إحسانه، ولو أن شيئا ظهر بغير قصد منه، لزم أيضا أن يكون ذلك الشيء كالمنازع له في سلطانه، وليس في الوجود منازع لما تقدم من دليل الوجدانية في الذات، والصفات والأفعال.

وأما دليل اتصافه تعالى بالعلم، فهو ما يشعر به كل من له أدنى اطلاع على إتقان هذا الوجود، وما اشتغل عليه من العجائب، وبالاختصاص الهيكل الانساني، وما حواه من الحكم الباهرة، فهو كاف في دلالة على أن الصانع له أجل من أن يتصف بضع العلم، وما في معناه.

وأما دليل اتصافه تعالى بالسمع والبصر والحياة، فيؤخذ من طريق الأحروية، وكيف لا وقد وجدت هذه الصفات فيما سواه من المخلوقات، فكيف لا يتصف بها خالقها، وإلا

لزم أن تكون الصنعة أكمل في الصفة من صانعها، وذلك لا يعقل.

ثم يجب على المكلف بعد أن يحقق ما سبق من العقائد، أن لا ينسى ما لله عز وجل من بقية الأسماء والصفات، كالكبرياء، والعظمة، والجلال، وغير ذلك من الكمالات، فهو جل شأنه منصف بكل كمال، منزّه عن كل نقصان.



القسم الثاني

فيما يجب التسليم فيه

وذلك ان نسلم له جل شأنه في سائر الافعال والاحكام، ونعتقد ان الكل جائز في حقه، والمعنى انه (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) «23 الانبياء» والكل كائن بقضائه وقدره، صادر عن قصده واختياره، من طاعة وعصيان، وله سبحانه وتعالى ان يرحم من يشاء، ويعذب من يشاء، فهو الفاعل المختار في الخلق (لامعقب لحكمه) «41 الرعد» ولنحترز من ان تعرض عليه في شيء من ذلك، وإياك ان تقول: كيف يقدر الذنب ثم يعاقب عليه؟ فتأخذك رحمة بالعاصي، فتعرض على خالفه، فهو سبحانه وتعالى ارحم منك به، او نقول هو اشفق على المعذب من نفسه، وفي الآثار ما يدل على ذلك.

ومن حكمته تعالى ان زين لكل امة اعمالها،

الا ترى انك لو خيرت العاصي في حال حياته، لاختار ما هو عليه، حيث يدعي انه في نعمة سدت عن غيره، ويوم القيامة يتركه الحق عز وجل يقرأ كتابه، ويحاسب نفسه بنفسه (لا ظلم اليوم) «17 غافر» ثم يجازيه جزاء وفاقا بما ارتضاه هو لنفسه، وربما عند حصول العقوبة يشعر بلطف الله به، حيث يجد نفسه مستحقا لأكثر من ذلك، ولم يزل يقويه تعالى على حمل المشاق.

ومن حكمته تعالى، انه يكبر جسد العاصي في النار ليتلقى لوازم العذاب. (كلما فضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ليذوقوا العذاب) «55 النساء» وحكمة ذلك حصول الذوق، وليمكن لهم المكث في النار، ولولا لطف الله بهم لامتحن الكل حالا، وهكذا الحيوان المفترس، كلما تكلم ظفروه تصلب جلده، وهو امر لازم لدفع الملازم (ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) «251 البقرة».

القسم الثالث

فيما يجب الايمان به

اقول : ان الايمان الذي عليه المعمول ، هو عبارة عن تصديق يقع في القلب ، يمنع الفكر من ان يتصور ضده ، وله استحكام في الفؤاد ، بقدر ما له من الصفاء ، وله تسلط على الجوارح ، فيمنعها من الوقوع في المنهيات بتوفيق الله عز وجل ، ويحتصر فيما جاءتنا به الرسالة لا غير ، بدون استثناء .

ومن ذلك الايمان بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر . فالايمان بالله لا يصح لصاحبه الا اذا كان موافقا لما في نفس الامر ، حسيما جاءنا به الشرع ، وهو الذي قدمناه في القسم الاول باختصار .

واما ما يتعلق بالملائكة ، فهو ان يعتقد المكلف ان الله تعالى ملائكة لا يعلم عددهم الا

وبالجملة ، ان العقل لا يتوصل لما وراء ذلك ، الا من طريق يتمذر الافصاح عنه ، وليس لنا الا التسليم في جميع افعاله ، والوقوف مع احكامه . ولنحتز من ان نرى فعلا لغيره ، كيفما كان ذلك الفعل ، إلا وقدرته تعالى هي التي لبرزته ، والارادة خصته ، والفاعل هو الله . (والله خلقكم وما تعملون) « الصفات » وليس للمخلوق في الوجود اذن تأثير ، الا مجرد النسبة المعبر عنها بالكسب ، ولا ننكر شيئا من الافعال إلا ما انكره الشرع ، امثالا لامره ، لا لكونه فعلا لغيره .



هو، ومن جهة وصفهم فهم الى التنزيه اقرب منه الى التشبيه بالبشر، وانهم ملازمون لبواطن الاشياء، ومن خاصتهم جبرائيل، وميكائيل، واسرافيل، وعزرائيل، ومنكر ونكير، ومالك ورضوان، ورقيب وعتيد. وفيهم من هو قادر على التشكل كالروح الامين، فانه تمثل لمريم بشرا سويا.

واما ما ينطق بالكتب المنزلة، فهو ان يعتقد المكلف ان الله تعالى انزل على انبيائه كتباً وصحفاً على كيفية مختلفة، فيها احكام وقصص ومواظظ، وان جميع ما تضمنته حق وصدق، بدون ما يحصر بها عدداً، الا الاربعة منها، فيعرفها بأسمائها وعلى من انزلت.

واما ما يتعلق برسل الله عليهم الصلاة والسلام، فهو ان يعتقد المكلف ان الله تعالى جعل من الملائكة رسلاً ومن الناس، (لايسبقونه بالقول وهم بامره يعملون) «27 الانبياء» بدون ما

يتكلف لحصر عدد، قال تعالى لخاتمهم: منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك «78 غافر» وليحترز ان يرى لاحدهم ادنى مخالفة، ولذا لتحرم الشرع، وضاعت الامانة. وبالجمله انهم من جهة معاملتهم مع الحق عز وجل على السواء (لا يعصون الله ما امرهم، ويفعلون ما يؤمرون) «6 التحريم» نعم ينفرد رسول البشر عن رسول الملائكة، بما يلزمه من الاعراض البشرية التي تثير نقصاناً في عظيم قدره.

واما ما ينطق باليوم الآخر؛ وهو ان يعتقد المكلف (ان الله يبعث من في القبور) «7 الحج» ولا بد من يوم مجموع له الناس، وان ذلك على الله يسير (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة) «78 يس» كما انه يؤمن بلوازم اليوم الآخر، كالجنة والنار، والصراط والميزان، والحوض

والشفاعة والحساب والعقاب، وعذاب القبر، ورؤية الحق عز وجل، وغير ذلك مما قرره الشرع، بدون ما يتكلف لمعرفة كيفية ذلك، لأن أحوال الآخرة جاءت من وراء العقول، فيتعذر الإفصاح عنها في الغالب.

وأما الإيمان بالقضاء والقدر، فقد تقدم عليه الكلام في القسم الثاني من الكتاب، وللعامل أن يجد لكل جزء من أجزاء الإيمان دليلاً، وحجة واضحة، ومن جهة الاختصار نكتفي بدليل نبوة سيدنا ومولانا محمد ﷺ، لأنه هو الذي جاءنا بجميع ما قدمناه، فمهما ثبت صدقه، ثبت جميع ما جاء به، وصدقه عليه الصلاة والسلام ثابت بالمعجزة الباهرة المشاهدة للجم الغفير من أهل زمانه، المنقولة لنا بالتواتر. ويقطع النظر عما سبق، لو تأمل الجاحد دلائل صدقه مما هو عليه لكفاه، وكيف لا وهي أوضح من شمس على علم. تكلم عليه الصلاة والسلام بوحي من الله عما

سيحدث في المستقبل في ملأ من الناس، مفر ومنكر، بدون ما يخشى تخلف الخير، فتشوف الجميع لما وراء ذلك، فجاء بحمد الله ما قرت به عيون المؤمنين، ونكست به رؤوس الجاحدين، ولن تسع هاته الورقات أن نذكر ما جاء به ولأجله، إنما تسع القليل من القليل، فمن ذلك تصريحه لأصحابه بوحي من الله بفتح مكة، وأنهم يدخلونها آمنين، محلقين رؤوسهم ومقصرين. ومن ذلك إخباره لأصحابه بفتح الأمصار على أيديهم، وإن الله (ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم) وليمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم.

ومنها إخباره لأصحابه بالفتن التي تقع لهم من بعده، وإنها تمر كقطع من الليل، فجاء الجميع على وفاق ما أخبر به عليه الصلاة والسلام ولو تأمل المتأخرون في مجرد قوله ﷺ: لا نبيء بعدي وإن الله تعالى قال فيه: خاتم النبيين

«الاحزاب» لجاءهم الحق، وزهق الباطل، لأن هذا الخبر لم يقع موقعا حسنا عند المترددين من أهل زمانه، وقالوا لا مصداق لكلامه الا اذا مرت سنون، لانهم كانوا يرون ما من زمان الا وفيه من يدعي النبوة، وما هي الآن مرت دهور عديدة، وقرون مديدة، فماذا يقول الجاحد؟ فهل وجد لهذا القول ناقضا؟ ولطه يعارض ما سبق بقوله: إننا نرى الآن سلب الامصار من يد المتشبهين بالاسلام، ودخولها بيد غيرهم، فاقول: إن ذلك من تمام صدقه ﷺ، لانه ما اخبرنا بعدم سلبها من أيديهم، انما قال بوحي من الله: (وتلك الايام فداولها بين الناس) «140 آل عمران».

والحاصل ان دلائل نبوته للمتأخرين تغني عما ثبت للمتقدمين. و (ان لو يشاء الله لهدى الناس جميعا) «31 الرعد» (إن الله يفعل ما يشاء) «18 الحج». وليس على المؤمن إلا ان يربي قلبه على محبة نبيه عليه الصلاة والسلام الى ان

يمتليء يقينا، فصاه ان يبلغ الى رتبة احد الصديقين من الصحابة حيث قال: لو كشف عني الغطاء لما ازددت يقينا.



خاتمة

لا يخفى على العاقل ان الايمان هو تصديق بالقلب، ولا يتم لصاحبه الا بمشاركة اللسان له بالتعلق بكلمة الاخلاص، وعلى هذا، فمنهني لكل عاقل انتصف بالايمان ان يشتغل بها بكرة واصيلا، ويتكلف لذلك حتى تتخلله ظاهرا وباطنا، فمما ان يموت على ما عاش عليه، ويبحث على ما مات عليه. (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) (272 ابراهيم).

اللهم اشغلنا بذكرك، ونولنا بحفظك، واعصنا من شر انفسنا، فلا عصية لنا الا بك، يا من عصمت قلوب الموحدين من ان تتصور غيرك، فاعصم قلوبنا حتى لا تعمل عملا الا لك، ولا تنظر نظرة الا فيك، وصل اللهم على الواسطة العظمى، الدال بك عليك، وعلى آله واصحابه

المنتصبين لنصرتك، وارحم اللهم مشائخنا رحمة تلقى بكرمك، كما ترحم والدينا واخواننا ومن احبنا لاجلك، ومن عمل بهاته العقيدة فاجعله اللهم آمنا لديك، وانزله منزلا مباركا، وانت خير المنزلين، والحمد لله رب العالمين.

انتهت بحمد الله، وكان الفراغ من تبييضها عشية الجمعة ليلة النصف من رجب المعظم عام 1331 من هجرة سيد المرسلين، الموافق لـ 20 جوان 1913م. اهـ

